

النزاهة تعلن ضبط مخالقات في التصرف بـ106 دونم من أراضي الدولة بالبصرة

اعلنت دائرة التحقيقات في هيئة النزاهة الاتحادية، اليوم الجمعة، ضبط مخالقات في التصرف بـ (106) دونم من الأراضي التابعة للدولة، وعملية تزوير بنقل عقار تبلغ مساحته (45) دونماً في محافظة البصرة.

واشارت الدائرة في بيان، إلى أن "فريق عمل مديريّة تحقيق البصرة الذي انتقل إلى ملاحية التسجيل العقاري في الزبير، رصد تلاعباً في عملية منح حق التصرف في عقارين مملوكين إلى وزارة المالية".

وبينت أن "جنس العقارين البالغة مساحتهما (106) دونم "رملية" وتم منح حق التصرف فيهما لشخصين بواقع (67) دونماً و(39) دونماً، وهذه النوع من الأراضي لا تمنح الدولة حق التصرف فيها".

وأضافت أنه "في ملاحية التسجيل العقاري في أبي الخصب تم ضبط حالة تزوير رافقت عملية نقل

عقارٍ عائدٍ لأحد المَواطنِين"، لافتةً إلى "قيام المُلَاحِظِيَّة بنقل ملكيَّة العقار البالغة مساحته (45) دونماً بموجب وكالةٍ مُزوَّرةٍ صادرةٍ عن دولةٍ عربيَّةٍ، وتحويل ملكيَّتها من المواطن الذي قام بشراء العقار في العام 2007، دون علمه".

وتابعت "أما في مُديريَّة التسجيل العقاري في البصرة الثانية تمَّ ضبط إضبارة عقاريِّ مُسجَلٍ باسم مُديريَّة بلديَّة البصرة، والذي كان يشغله سابقاً مكتب المُفتِّش العام لوزارة البلديَّات المُنحل"، مُنوِّهةً "بقيام مُدير مجاري البصرة بالسماح لأحد أشقائه بالسكن في العقار دون وجود سندٍ قانونيٍّ، وفي مُديريَّة التسجيل العقاري في البصرة تمَّت ملاحظة تحويل ملكيَّة عقاريِّ يعود لامرأةٍ مُتوفيةٍ من قبل أحد المحامين، دون علم الورثة الذين يقيم بعضهم خارج العراق".

وفي "مُديريَّة بلديَّة البصرة، تمَّ ضبط أوليَّات عقاريِّ قام المُستأجر باستغلاله؛ بالرغم من انتهاء مُدَّة عقد الإيجار وغلقه من قبل البلديَّة"، مُشيِّرةً إلى أن "المُستأجر قام باستغلال العقار كمسبحٍ، خلافاً للقانون، فضلاً عن استخدامه لغير الغرض الذي تمَّ تأجيرهِ في العقد "متنزه وملاعب أطفال"، وفقاً لدائرة التحقيقات.